زعيم المعارضة الإسرائيلية: سنصوت ضد ضم الضفة والأغوار

زعيم المعارضة الإسرائيلية الجديد يائير لبيد

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أعلن زعيم المعارضة الجديد يائير لبيد أنه سيصوت ضد فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة والأغوار، لأن الحديث يدور عن خطوة أحادية الجانب والتي لن تكون جزءاً من الاتفاق السياسي.

وقال لبيد إنه ضد فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الأغوار وعلى 13 نقطة في المستوطنات من دون أن يتم التنسيق مع الأردنيين أولا، مشيرا إلى أن الضم من شأنه أن يلغي اتفاق السلام مع الأردن وأنه يجب أن يكون جزء من مسار سياسي جاد.

وأشار إلى أن السبب الوحيد وراء الضم هو رغبة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بلفت أنظار الجمهور عن ملفات الفساد المتهم بها، لافتا إلى إن نتنياهو اعتاد استخدام القضايا السياسية من أجل شغل الجمهور عن الحديث في القضايا التي لا يرغب بالحديث عنها.

وانتقد لابيد بشدة تشكيل حكومة نتانياهو-بيني غانتس، وقال إنه في ظل وجود أكثر من مليون عاطل عن العمل وانهيار المشاريع الصغيرة، انشغل نتانياهو وغانتس في البحث لانفسهم عن وظائف، وقال أن هذه الحكومة بأكملها عبارة عن حكومة وظائف وليست حكومة وحدة.

وتمتاز المعارضة الإسرائيلية الحالية بتركيبة خاصة لم يسبق لها مثيل، نتيجة الخلافات الكبيرة جدا في مواقف ووجهات نظر الأحزاب المشكلة للمعارضة، والتي تضم من القائمة العربية المشتركة وحركة ميرتس و3 من اعضاء حزب العمل الذين رفضوا الانضمام للحكومة يسارا، في مقابل حزبي إسرائيل بيتنا وييمينا على الجانب اليميني، بالإضافة لتحالف يش عتيد بزعامة يائير لبيد وتيلم بزعامة موشي يعالون.

من جانبه حذر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية من صيف ساخن قد تواجهه القضية الفلسطينية، في ضوء ما ضوء خطط الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو وبيني غانتس تنفيذه غير القانونية لضم الأغوار، والبحر الميت، والمستوطنات في الضفة الغربية.

وحذر رئيس الوزراء من الارتدادات الخطيرة لتلك الخطط، التي من شأنها أن تقوض أسس السلام في المنطقة، داعيا إلى خطوات عملية سريعة للجم تلك المحاولات والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران1967، وعاصمتها القدس.

وقال رئيس الوزراء في مستهل الجلسة الأسبوعية للمجلس التي عقدت في رام الله صباح الإثنين: إن «القيادة ستعقد اجتماعا غدا الثلاثاء لمواجهة تلك الخطة وتداعياتها المرتقبة».

من جهة أخرى هنأ الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، إسرائيل على تشكيل حكومة جديدة، غير أنه حذر من أن الاتحاد الأوروبي لن يدعم ضم أي من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة القسم يوم الأحد، وقال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إن الوقت قد حان لضم مستوطنات الضفة الغربية التي تنتظر موافقة الولايات المتحدة.

وقال بوريل في بيان صدر يوم الاثنين إن الاتحاد الأوروبي يحث إسرائيل بقوة على «الامتناع عن أي قرار منفرد» من شأنه أن يؤدي إلى ضم الأراضي، الذي يتنافى مع القانون الدولي.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات على حدود عام 1967، ما لم يوافق عليها الإسرائيليون والفلسطينيون.

وقال: «حل الدولتين، بحيث تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين، هو الطريق الوحيد لضمان سلام واستقرار دائمين في المنطقة».

من ناحية أخرى قال المحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري، إن مخطط الضم الإسرائيلي للضفة الغربية يمكن أن يؤدي إلى انهيار وليس حل السلطة، وتقوية انتصار المقاومة المسلحة بين الفلسطينيين والمنطقة واندلاع انتفاضة، وتهدد استقرار الأمن على الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة.

وأشار المصري إلى أن «الرئيس محمود عباس أمام وضع أصعب، إذ تتزايد عليه الضغوط العربية والأوروبية والأمريكية للانخراط في عملية المفاوضات بحجة أنه لن يكون ملزماً بقبول رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وينصب له فخ بادعاء أنه يمكن أن يعدّلها أو يخرّبها من الداخل، ويمكن أن يفاوض على المناطق المضمومة مثلما فاوض الرئيس السوري السابق حافظ الأسد إسحاق رابين على الجولان رغم الوديعة».

وتابع «وأنه بمقدوره أن يناور بذلك ويكسب وقتا حتى تشرين الثاني، وبعدها يتراجع خطر الضم إذا فاز بايدن، وإذا فاز ترامب سيكون الانخراط بها أهون الشرور لأن رؤيته للحل ستكون اللعبة الوحيدة في المدينة، وتبقى أفضل من انهيار السلطة واندلاع انتفاضة، أو تشوب فوضى وما تقود إليه من فلتان أمني وتعدد السلطات ومصادر القرار».

وأكد المحلل الفلسطيني أنه «بضم قانوني أو من دونه الفلسطينيون في مأزق، فمخطط الضم الزاحف من خلال المصادرة والتهويد وتوسيع الاستيطان الاستعماري في القدس وغيرها مستمر وبتسارع شديد، وهم بحاجة إلى إحباطه من خلال تغيير المسارات المعتمدة، وليس مثلما نرى باعتماد سياسة انتظارية تقوم على أنه إذا أقر الضم حينا أو إذا طبق حينا آخر سيتم تنفيذ خطوات فلسطينية تلغي الاتفاقات والعلاقات».

الحكومة اليمنية تتهم الحوثيين بنهب 58 مليون دولار

مسلح في ميناء الحديدة اليمني

عدن - «وكالات»: اتهمت الحكومة اليمنية الإثنين، ميليشيا الحوثي الإرهابية بنهب 35 مليار ريال (تزيد عن 58 مليون دولار) من رسوم استيراد المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة الخاضع لسلطة الجماعة غربي البلاد.

وأفاد بيان وزارة الخارجية اليمنية، بأن ميليشيا الحوثي، نهبت الإيرادات من رسوم استيراد المشتقات النفطية من الحساب الخاص في البنك المركزي بمدينة الحديدة، التي تصل لأكثر من 35 مليار ريال والمخصصة لصرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

وأدانت الخارجية اليمنية نهب هذه المبالغ، معتبرة أنه «مخالفة صارخة لتفاهمات الإجراءات المؤقتة لاستيراد المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، المتفق عليها مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن مارتن غريفيث».

وحملت الخارجية اليمنية الحوثيين مسؤولية إفشال التفاهمات وما سيترتب عليها من تبعات، ودعت الأمم المتحدة لتحمل مسؤوليتها باعتبارها الطرف المراقب والضامن لتنفيذ الإجراءات المؤقتة، وإلزام الحوثيين بتسليم البيانات الخاصة بالوضع الحالي للحساب الخاص.

وقالت، إن «استمرار ميليشيا الحوثي في التملص من تطبيق الاتفاقات والتعهدات، دليل واضح لعدم رغبتها بالسلام واستمرارها في نهب ليس فقط المساعدات الدولية، بل أيضا رواتب الموظفين، لصالح تغذية حربها العبثية في اليمن».

ودعت وزارة الخارجية اليمنية في ختام البيان، المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى موقف جاد وحازم تجاه ممارسات وانتهاكات هذه الميليشيات.

وتقول الحكومة اليمنية إنها سمحت بدخول شحنات الوقود المستوردة عبر ميناء الحديدة، بعد ضمانات من الأمم المتحدة بتسليم الحوثيين الضرائب والجمارك الخاصة بالوقود، لتسلم رواتب للموظفين في المناطق الخاضعة لسلطة الجماعة الذين لم يتسلموا مرتباتهم منذ سنوات.

المسماري: أعدنا تمركز قواتنا في محاور طرابلس

المتحدث باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري

طرابلس - «وكالات»: قال المتحدث باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري، إن المشير خليفة حفتر أصدر أمس الثلاثاء أوامر بإعادة تمركز قواته في بعض المحاور بالعاصمة الليبية طرابلس.

وشرح المسماري خلال كلمة صباح أمس هذه العملية بالقول: «هي عملية عسكرية تعبوية بحتة ستسفر عن إعادة التمركز إلى نقاط وتمركزات جديدة، وقد يكون شرط هذا التموضع سحب أو إعادة بعض القوات إلى مواقع سابقة في بعض المحاور في عملية تكتيكية تعبوية نأمل من المواطن الليبي ألا يهتم بها كثيراً لأنها شأن عسكري وعملياتي وله ما له من تكتيكات عسكرية».

وعلل المسماري سبب هذه العملية بالقول: «المشير حفتر أكد أن هذه الخطوة من أجل فك الالتحام ببعض الأحياء المزدحمة بالسكان خلال أيام العيد حتى لا يتم استهدافهم من قبل العدو».

وأكد أن ما وصفه بعملية إعادة التموضع بدأت بالفعل، محذرا من المليشيات والتكفيريين وكذلك الأتراك بالتفكير في استغلال أي نقطة من هذه النقاط، لأن عملية إعادة التمركز محسوبة حساباً دقيقاً وتعبوياً.

وحول انسحاب قواتهم من قاعدة الوطية الجوية أمس الإثنين، أشار المسماري إلى أن الانسحاب تم بناء على أوامر من حفتر بعد تقدير للموقف الميداني وتطور العمليات حول القاعدة ، وبناءً على ما عرضه آمر غرفة عمليات المنطقة العسكرية الغربية على حفتر حول الوضع فيها.

وفي هذا الشأن أضاف قائلاً: «سحب قواتنا من الوطية ليس من اليوم بل منذ نحو 3 أو 4 أشهر قمنا خلالها بسحب الطائرات المقاتلة بالكامل، وكذلك ذخائرها وقطع الغيار والشؤون الفنية وإدارة القاعدة والمعدات الثقيلة التي قد تعيق الانسحاب، وبعد ذلك صدرت الأوامر بانسحاب الأفراد تحت غطاء جوي، وتأمين تام إلى نقطة التجمع الثانية».

ووصف المسماري عملية الانسحاب بالممتازة، وأرجع ذلك للحفاظ على سلامة الأفراد الذين كانوا متواجدين في القاعدة وكذلك غرف العمليات المتنقلة والمعدات والذخائر التي تم نقلها، مشيراً إلى امتلاكهم تدابير قوية ستقضي لإعادة السيطرة عل القاعدة وإعادة تسميتها باسم أحد المقاتلين.

الأمم المتحدة: أفغانستان تشهد ارتفاعاً في عدد الضحايا بين المدنيين

«وكالات»: ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أمس الثلاثاء، أن الخسائر التي تم تسجيلها بين المدنيين من جراء العمليات التي قامت بها الأطراف المتصارعة في أفغانستان، قد تصاعدت في شهر أبريل، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ودعت الأمم المتحدة إلى وقف القتال وبدء محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية، في إطار الاتفاق الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في فبراير الماضي.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، إن طالبان مسؤولة عن سقوط 208 من الضحايا بين المدنيين خلال شهر إبريل الماضي، بينما أسفرت عمليات القوات الحكومية عن سقوط 172 من الضحايا.

وقد اشتدت حدة القتال في أفغانستان بين القوات الحكومية ومسلحي طالبان، على الرغم من اتفاق السلام المبرم بين الولايات المتحدة وطالبان.

من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الداخلية أمس الثلاثاء مقتل أربعة مدنيين على الأقل في إقليم زابول جنوبي البلاد، وإصابة ثمانية آخرين بينهم نساء وأطفال، إثر انفجار عبوة ناسفة زرعها مسلحون على جانب الطريق.

تعرض المنطقة الخضراء وسط بغداد لهجوم بصاروخ كاتيوشا

الكاظمي: لم ولن أصدر أمراً بإطلاق الرصاص على المتظاهر

عناصر من القوات الأمنية في العراق

بغداد - «وكالات»: تعرضت المنطقة الخضراء وسط العاصمة العراقية بغداد فجر اليوم الثلاثاء لهجوم بصاروخ كاتيوشا، بعد ساعات من لقاء جمع الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية العراقية مع السفير الأمريكي لدى بغداد لبحث الحوار بين الجانبين الذي سيعقد في شهر يونيو المقبل بشأن مستقبل القوات الأمريكية في البلاد.

وذكرت خلية الإعلام الأمني التابعة لقيادة العمليات المشتركة العراقية في بيان أن صاروخ كاتيوشا سقط على أحد البيوت الفارغة داخل المنطقة الخضراء ببغداد.

وأوضح البيان أن المعلومات تشير إلى أن هذا الصاروخ انطلق من حي الإدريسي بشارع فلسطين شرقي بغداد، مضيفاً أن الصاروخ ضرب جدار المنزل وقد نتج عن سقوطه أضرار بسيطة.

على صعيد متصل، قال مصدر في وزارة الداخلية العراقية إن «صاروخ كاتيوشا سقط فجراً في محيط المنطقة الخضراء، من دون معرفة الخسائر التي خلفها».

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن قوات الأمن العراقية بدأت عملية بحث وتحري عن المكان الذي أطلق منه الصاروخ.

وتتعرض المنطقة الخضراء التي توجد فيها المقرات الحكومية المهمة والبرلمان، والسفارة الأمريكية وبعض السفارات الغربية، إلى هجمات بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون بشكل دائم، وتزايدت هذه الهجمات بعد الضربة الأمريكية مطلع يناير الماضي قرب مطار بغداد الدولي التي أسفرت عن مقتل الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية.

وكانت وزارة الخارجية العراقية ذكرت في بيان لها مساء أمس أن وكيلها الأقدم السفير عبد الكريم هاشم الدقي مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق ماثيو تولر، وبحثا العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تدعيمها عبر إيجاد آفاق جديدة مؤطرة بالتشاور الدوري والمستمر بين الجانبين.

وأشار البيان إلى أن أبرز ما بحثه الجانبان هو استعدادات الجانبين لعقد أولى جولات الحوار الإستراتيجي بين حكومتي البلدين، وسبل انجاحه، وبما يعكس رؤية البلدين لعلاقة استراتيجية متوازنة تستند إلى قاعدة المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل.

وأفاد البيان أن هاشم وصف الحوار الاستراتيجي المزمع إقامته بأنه يمثل فرصة لتبادل الآراء إزاء العديد من القضايا والموضوعات الثنائية، علاوة على رغبة العراق في تطوير علاقاته الاستراتيجيّة مع واشنطن.

وكان البرلمان العراقي أصدر في شهر يناير الماضي قراراً يلزم الحكومة العراقية بإخراج القوات الأمريكية من البلاد، وذلك على خلفية مقتل سليماني والمهندس.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في شهر أبريل الماضي أن واشنطن وبغداد ستعقدان منتصف يونيو المقبل حواراً إستراتيجياً لاتخاذ قرار حول مستقبل وجود القوات الأمريكية في العراق.

ويتواجد في العراق نحو 5 آلاف عسكري أمريكي يقومون بتدريب القوات العراقية ويقدمون الدعم والإسناد والمشورة لتلك القوات وخاصة الدعم الجوي وتنفيذ ضربات ضد مواقع التنظيم المتطرف في المناطق الجبلية والنائية.

من ناحية أخرى قال رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، إنه لم ولن يصدر أي أمر بإطلاق الرصاص على أي متظاهر.

وأضاف الكاظمي في مقال نشر بصحيفة «الصباح» الرسمية الصادرة أمس الثلاثاء: «أعلن بوضوح كقائد عام للقوات المسلحة بأنني لم ولن أصدر أي أمر بإطلاق الرصاص على أي متظاهر سلمي ومن يقوم بذلك سيقدم إلى العدالة».

وأضاف: «من واجب وزارة الداخلية وأجهزة الأمن منع أي طرف ثان أو ثالث التداخل مع المتظاهرين وأن الأوامر صدرت إلى كل الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح جميع المعتقلين من المتظاهرين والبحث والتحقيق والتقصي لإيجاد المختطفين وتشخيص الذين قاموا بالاغتيالات ووضعهم أمام القانون».

وأضاف أن الحكومة الجديدة عازمة على «اتخاذ كل الإجراءات والتدابير بالتعاون بين وزارة الداخلية وجميع الأجهزة الأمنية لحماية المتظاهرين والحرص على سلامة ساحاتهم والتعبير عن إرادتهم بكل حرية وبشكل سلمي».

وقال الكاظمي، إنه ماض بإنجاز قانون الانتخابات مع ما يتطلبه من تدقيقات أو تعديلات والانتهاء من الصيغة النهائية لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتأمين كل ما يلزم لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وأضاف: «نحن ماضون على وضع الأسس الصحيحة لإجراء الانتخابات في جو سياسي وأمني يضمن نزاهتها وعدالتها بالتعاون مع ممثلية الأمم المتحدة والمراقبين المحليين والدوليين».

وشدد رئيس الوزراء العراقي على «اتخاذ كل التدابير العاجلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية وترشيد الانفاق ومحاربة الفساد بالإصلاحات الضرورية وحماية الشعب من فيروس كورونا واستعادة هيبة الدولة وتأكيد السيادة الوطنية وحصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية وضمان أمن البلاد امام التهديدات الارهابية وإرساء سيادة القانون».

ودعا الكتل السياسية إلى دعم «جهودنا وما نقوم به من لقاءات وحوارات لاستكمال التشكيلة الوزارية وتسهيل مهامها في إطار مهام المرحلة الانتقالية».